

# العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي

عبد الله خليفة الشايجي

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت.

## أولاً: تاريخ العلاقة الخليجية - العراقية

في تاريخ العلاقة الحديثة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست التي تجد نفسها في بيئة دائمة التوتر في منطقة شهدت ثلاث حروب خلال العقود الماضية، كان العراق على الدوام أحد الأطراف الأساسية لتلك الحروب، سواء في حربه ضد إيران، أو في حرب احتلال وتحرير الكويت، أو في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانتهت بإسقاط نظام صدام حسين والحرب المستمرة اليوم والتي دخلت عامها الخامس.

يؤكد كاتب هذه السطور أن «العراق شكّل خلال العقود الماضية خطراً حقيقياً على منطقة الخليج العربي وخاصة شماله، وبالتحديد دولة الكويت والعربية السعودية، حيث مثّل العراق، حتّى قبل غزوه واحتلاله للكويت (١٩٩٠ - ١٩٩١)، نظراً للخلل في التوازن العسكري، هاجساً أمنياً هدد الوجود الكويتي ذاته. انعكس ذلك التهديد على منطقة الخليج العربي برمّتها، من خلال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وتداعياتها، من استنزاف دول الخليج وتعريض المصالح وناقلات النفط الكويتية والسعودية لهجمات انتقامية من إيران، ثم الحرب التي تسبب بها الاحتلال العراقي لدولة الكويت وتحريرها في عاصفة الصحراء، وما أعقب ذلك من محاولة النظام العراقي غزو الكويت ثانية في عام ١٩٩٤ والعقوبات الدولية والعمليات العسكرية المتكررة، وأبرزها عام ١٩٩٨ في عملية ثعلب الصحراء، انتهاء بغزو واحتلال العراق وتداعياته المستمرة إلى اليوم»<sup>(١)</sup>.

يلقى الباحث عبد الجليل المرهون على العلاقة الملتبسة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بتأكيده «منذ تأسيس الدولة الحديثة في العراق في عشرينيات القرن الماضي، راهن

(١) عبد الله خليفة الشايجي، «الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج»، في: الأمن الخليجي (تحت الطبع) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

الناس في هذه المنطقة على علاقات خليجية — عراقية تشكل رافداً للاستقرار ومقوماً للتنمية الإقليمية. لا يمكن إغفال الخطر الذي يمثله العراق الذي يمرّ بمرحلة انتقالية صعبة على أمن واستقرار المنطقة، وبخاصة في ظلّ ما يحمله الوضع في العراق من تصدع وتفكك وانقسامات وتحوله إلى مسرح تصفية للحسابات بين واشنطن وخصومها، المتمثلين تحديداً بكل من إيران وسوريا والقاعدة، وخصومها الآخرين. الخليج كان أكثر من دفع ثمن هذا الجموح الأيديولوجي، أو لنقل كانت العلاقات الخليجية — العراقية في طليعة ضحاياه. على صعيد ثالث، كان إصرار البعض في بغداد على إبقاء الموروث التاريخي حاضراً في علاقته بالخليجيين سبباً مباشراً لتسميم هذه العلاقات في العديد من مراحلها. والحقيقة أن الخليجيين، حالهم حال أشقائهم العراقيين، هم ضحايا موروث تاريخي ملتبس<sup>(٢)</sup>.

تغيرت العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي من جيواستراتيجية الهيمنة القديمة إلى جيواستراتيجية النفوذ والتمدد الجديدة. ولعب نظام صدام حسين السابق دوراً مؤثراً في تغير ديناميكية المنطقة ككل، فقد تزامن احتلاله للكويت مع تغير موازين القوى من جهة، ومع تغير قناعة دول الخليج الصغيرة التي شكلت مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ كرد فعل رئيسي على الحرب العراقية — الإيرانية التي بدأها صدام حسين عام ١٩٨٠.

ساهم الاحتلال العراقي للكويت بشكل واضح في إضعاف النظام العربي ككل، وأبرز ضعف مفهوم التضامن والدفاع العربي المشترك، كما قوى النفوذ والهيمنة الأمريكيين، حيث بات الوجود الأمريكي الدائم أمراً واقعاً في منطقة الخليج العربي، بعد أن كان مرفوضاً، وخاصة من صفوف دول الخليج وعلى رأسهم دولة الكويت، كما ساهم تراكم الأخطاء والحسابات الخاطئة في الاستراتيجية الأمريكية بتقوية النفوذ الإيراني في المنطقة ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن إسقاط النظام العراقي السابق. لقد تغيرت القناعات القديمة، وأحدث الغزو تفكيراً استراتيجياً جديداً، بالاعتماد على الأمن الذي تؤمنه الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد دون غيرها بطريقة غير مسبقة في الشرق الأوسط بأسره<sup>(٣)</sup>.

كما ساهم صدام حسين، بقراراته غير المدروسة وحساباته الخاطئة والغزو العراقي للكويت وما أعقبه من تغير في جيواستراتيجية المنطقة بشكل كلي، في كسر الكثير من المحرّمات، وكان المحرك لعملية السلام من مؤتمر مدريد وأوسلو ووادي عربة.

أدت سياسات صدام حسين طوال فترة حكمه إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الوطن العربي، من غزو وحرب ثمانية أعوام مع إيران، إلى غزو واحتلال دولة الكويت وحرب

(٢) عبد الجليل زيد المرهون، «الخليج والعراق: فرصة مؤاتية لمد الجسور»، القوة الثالثة (بغداد)، ١/٢/٢٠٠٨، ومتوفرة على الموقع: <http://www.thirdpower.org/show\_art\_main.cfm?id=13410>.

(٣) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت: مبادئ.. وممارسات، ط ٦ (الكويت: مطابع الوطن، ٢٠٠٤).

عاصفة الصحراء، وإلى معاداة سوريا وحزب البعث السوري، وإلى لعب دور محرض أثناء الحرب الأهلية على الساحة اللبنانية، حيث ساهم بإشعال أوارها وتسليح فئات فيها ضد سوريا، أبرزها ميشال عون، في تصفية للحسابات على أرض لبنان، وإلى إنشاء مجلس التعاون العربي مع مصر واليمن والأردن لمحاصرة السعودية ودول الخليج، وإلى التدخل ولعب دور في اليمن وموريتانيا، وشراء الأقلام والإعلام في بعض الدول العربية. وكذلك لعب صدام حسين الدور الأبرز في إقصاء مصر من الصف العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، كي لا تنافسه على زعامة الوطن العربي. وتحول نظام صدام حسين إلى مصدر التهديد الرئيسي لكثير من الأنظمة العربية، سواء بسبب شعبيته في الشارع العربي أو بسبب قوته العسكرية وعقلية الهيمنة لديه، خاصة بعدما قصف إسرائيل بصواريخ السكود دون فائدة استراتيجية إبان حرب تحرير الكويت.

عشية العام الخامس من الحرب على العراق تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على القراءة الإقليمية للمشهد العراقي من خلال واقع تلك العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وتطرح عدة أسئلة، مثل:

● هل لا يزال مخاض العراق وما يمكن أن يرسمه من واقع مستقبلي يؤثر على أمن واستقرار دول المنطقة؟

● هل لدى دول مجلس التعاون الخليجي رؤية مشتركة لكيفية التعامل مع العراق؟

● ما هي انعكاسات التفاوض الأمريكي – الإيراني حول مصالحهما وأهدافهما، بالرغم من المواجهة والتحدي الظاهريين بينهما بسبب برنامج إيران النووي، من دون أن يعبر أي من الطرفين الأمريكي والإيراني اهتماماً للموقف العراقي والعربي، الذي يبقى متابعاً ومتأثراً، دون أي تأثير يذكر على مسار الأحداث لصياغة عراق عربي يساهم في تحصين وحماية الأمن العربي بدلاً من أن يبقى مستنزفاً وعامل إضعاف وإرهاق لنفسه وللأمن الخليجي والعربي معاً؟

● هل طويت صفحة الماضي وبدأت حقبة ومرحلة جديدة، أم أن التاريخ سيعيد نفسه بطرق وبصور مختلفة؟

● كيف سيتم تبديد هواجس منظومة مجلس التعاون الخليجي من العراق الجديد؟

● لماذا انكفأت دول المنطقة، باستثناء إيران، عن ممارسة دور حواري مع واشنطن وحماية مصالحها، في التأثير على مجريات الأوضاع المرشحة نحو المزيد من التصعيد على خطوط وتضاريس مذهبية وطائفية، مع انعكاسات خطيرة أمنية وسياسية واجتماعية على نسيج وفسيفساء التركيبة المذهبية والدينية في دول المجلس، عبر لعب دور في العراق يحصن أمن دول الخليج القومي بعيداً عن نصوص البيانات الختامية في القمم الخليجية المتعاقبة؟

وكمثال على الموقف الخليجي المشترك الغائب استراتيجياً ودبلوماسياً عن العراق، البيان الختامي الصادر عن القمة الخليجية الأخيرة التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٧ في الدوحة: «أكد المجلس الأعلى على ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وأن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي يُعد مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار فيه. كما أعرب المجلس عن ارتياحه للتحسن الذي طرأ على الأوضاع الأمنية فيه، وأن هذا التحسن ينبغي أن يواكبه تحسن الجانب السياسي. وهذا الأمر يستدعي من الحكومة العراقية مضاعفة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية والعمل على إجراء التعديلات الدستورية اللازمة وحل الميليشيات المسلحة، وإنهاء جميع المظاهر المسلحة غير القانونية. وعبر المجلس عن استعداد دوله للتعاون مع السلطات العراقية في التصدي للإرهاب ومكوناته»<sup>(٤)</sup>.

السؤال الكبير الذي يطرح نفسه: هل لدى دول مجلس التعاون الخليجي تأثير على استراتيجية واشنطن في العراق وتجاه إيران تساهم في حماية الأمن القومي الخليجي، خاصة مع تصاعد الدور الإيراني في العراق وتحوله مسرحاً للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، عبر أوراق النفوذ والقوة والتأثير التي تملكها إيران للتأثير على الدور الأمريكي في العراق والمنطقة بأسرها مع ما يحمله ذلك من آثار وتحديات حقيقية على أمن واستقرار دول مجلس التعاون جميعها؟

لا يمكننا استيعاب استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في العراق دون ربطها عضواً بالاستراتيجية الأمريكية الشاملة لـ «الشرق الأوسط الكبير»، الممتد من المغرب إلى باكستان، في مخيلة المحافظين الجدد، بحساباتهم الخاطئة ونتائجها الواضحة على الأرض، واقتناعهم بأن العراق سيشكل الرافعة لتمكين أمريكا من: التحكم بالمنطقة، والحفاظ على أمن مصادر الطاقة في الخليج، وحماية وتعويم إسرائيل، وترهيب حلفاء واشنطن بـ «دمقرطة» المنطقة و«محاربة الطغاة»<sup>(٥)</sup>، وتهديد ومحاصرة خصوم واشنطن، مثل إيران وسورية، ومنظمات مثل القاعدة وحزب الله وحماس في منطقة الشرق الأوسط الكبير، والتحكم عن قرب بالصراع العربي – الإسرائيلي وإيران، وتعزيز حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب والقاعدة.

إن علاقة واشنطن ودعمها لحركات «مجالس الصحوة»، التي يصفها وزير الداخلية العراقي بأنها «تساهم في تعزيز العملية السياسية»، وتسليحها لها لمواجهة القاعدة في المحافظات المضطربة، وخاصة الأنبار، جعلاً قائد أكبر تجمع سياسي عراقي، عبد العزيز الحكيم، بعد أن وصل عدد أفراده إلى ٩٠ ألفاً، مع الشك في فاعليتها ونجاحها بعد استهداف العديد من قادتها، يرفض تحوّلها تنظيمياً عسكرياً ثالثاً يُضاف إلى الجيش والشرطة، كما رفض وزير الدفاع العراقي تحوّل مجالس الصحوات إلى تنظيم قائم بذاته.

(٤) من البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية «الشأن العراقي»، الدوحة- قطر، ٢٣-٢٤ ذو القعدة ١٤٢٨ هـ الموافق ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

Fouad Ajami, *The Foreigner's Gift* (New York: Free Press, 2006).

(٥)

أسئلة عديدة تسعى هذه الدراسة إلى التصدي لها لفهم: هل بإمكان دول المجلس التعامل مع تداعيات المأزق العراقي بسبب تقلبات السياسة الأمريكية؟ وما هي الخيارات المتوفرة لدول المجلس؟ وهل يمكن أن تؤثر دول المجلس على الاستراتيجية الأمريكية في العراق؟ وهل لا يزال العراق يشكل خطراً استراتيجياً كدولة فاشلة على جميع دول المجلس؟ وأخيراً: كيف تغير التهديد العراقي من منظور دول مجلس التعاون الخليجي اليوم عما كان عليه في العقود السابقة؟<sup>(٦)</sup>. هذه الدراسة تسعى للتصدي لكل تلك الأسئلة والفرضيات.

## ثانياً: تغيير طبيعة التهديد العراقي لدول مجلس التعاون الخليجي

يؤكد باحث خليجي أن «القلق الخليجي من الوضع في العراق مشروع ومبرر، خاصة لجهة ضعف حضور الدولة في المناطق الجنوبية، ووهن حالة الأمن على الحدود، وعلى ضفاف الخليج وشط العرب، وهو الأمر الذي ما زال يحول حتى اللحظة دون التطبيع الكامل لحركة الملاحة البرية والبحرية.

أضف إلى ذلك، أن مخاطر التسلل وتهريب السلاح ما برحت قائمة ومثيرة للكثير من الهواجس، إلى جانب بروز التجاذبات المذهبية العابرة للحدود، باعتبارها خطراً جسيماً على الأمن الإقليمي للمنطقة، وبالدرجة الأولى على مستقبل السلم الأهلي فيها<sup>(٧)</sup>.

لم يعد العراق يمثل ذلك التهديد الذي ساد في ظلّ حكم صدام حسين، وبخاصة ضدّ جيرانه الأقرب، وبالأخص الكويت وإلى حدّ أقلّ العربية السعودية، فالخطر العراقي على المنطقة لم يعد ابتزازاً وتمدداً وتهديداً بغزو واحتلال وضم، ولكن طبيعة التهديد تغيرت اليوم في العراق، فهو يعيش دوامة من الفوضى والافتتال المذهبي والطائفي، وهو أمر له انعكاساته ليس على الكيان العراقي ووحدته فحسب، ولكن على الأمن الخليجي عموماً، وبطرق مختلفة عما كان يمثلته نظام صدام حسين من خطر وتهديد. وينبع التهديد الجديد الذي يمثلته عراق ما بعد صدام حسين من أربعة مصادر:

**المصدر الأول:** تحول العراق إلى نموذج لمفهوم «الدولة الفاشلة»، ففي آخر دراسة لمجلة (Foreign Policy) في تقويم للدول الفاشلة حول العالم شمل ١٧٧ دولة في العالم، أتى العراق في المرتبة الثانية للدول الفاشلة، متخلفاً عن السودان، ومتقدماً على الصومال بالفشل. ونذكر هنا بما أكد عليه وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في مؤتمر «حوار المنامة» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث كرر ما كان قد أعلنه قبل ذلك في القاهرة، بقوله: «بغض النظر عن خلافاتنا حول كيف وصلت الأوضاع في العراق إلى ما هي عليه،

(٦) عبد الله الشايجي «تقييم الاستراتيجية الأمريكية في العراق من منظار دول مجلس التعاون الخليجي»، في: الكتاب السنوي، ٢٠٠٨ (دبي: مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٨).

(٧) المرهون، «الخليج والعراق: فرصة مؤاتية لمد الجسور».

فإن انعكاسات الفوضى لدولة فاشلة في العراق ستؤثر في الأمن والاستقرار والرخاء بالنسبة إلى كل دول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج<sup>(٨)</sup>. وحذر غيتس من خطر إيران، ومن انفجار الأوضاع في العراق، وأكد أن «تأثير الفشل في العراق بكل مضاعفاته الاقتصادية والدينية والأمنية والجيوستراتيجية ستركز أولاً على العواصم والمدن الشرق الأوسطية قبل أن نشعر بذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بوقت طويل»<sup>(٩)</sup>.

**المصدر الثاني:** التهديد الذي يمثله العراق على دول مجلس التعاون الخليجي هو تحول العراق إلى أرض خصبة جاذبة وملهمة ومدرية وحاضنة ومفرخة ومصدرة للعناصر المتطرفة والإرهابيين، من عرب وعراقيين وخليجيين. وستنظر هذه العناصر إلى دول مجلس التعاون الخليجي كأهداف مشروعة لعملياتها رداً على وقوف وتحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تصنف هذه الدول بدورها مع مصر والأردن ضمن «محور الاعتدال» العربي في مواجهة «محور التشدد» بزعامة إيران وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج<sup>(١٠)</sup>. وحذر غيتس من خطر إيران، ومن انفجار الأوضاع في العراق، مؤكداً أن «تأثير الفشل في العراق بكل مضاعفاته الاقتصادية والدينية والأمنية والجيوستراتيجية ستركز أولاً على العواصم والمدن الشرق الأوسطية قبل أن نشعر بذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بوقت طويل»<sup>(١١)</sup>.

**المصدر الثالث:** دور إيران المتنامي في العراق وما يتبعه من دور متنفذ في المنطقة من خلال مشروع إيراني طموح يتصدى ويشكل محور ممانعة مع حلفاء إيران ضد المحور الأمريكي – العربي المعتدل، الذي تشكل دول مجلس التعاون بالإضافة إلى مصر والأردن أضلاعه.

لقد تحول العراق وفلسطين ولبنان إلى مسرح لذلك الشد والجذب، وبات العراق مسرحاً لتصفية حساب إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية ولزيادة هامش قدراتها وانتشارها في المنطقة وللعبها دور المرجعية الرئيسية في المنطقة وإمساكها بأوراق القوة فيها، من غرب أفغانستان إلى جنوب العراق، ومن اليمن إلى الخليج العربي، وإمساكها بأمن الطاقة.

تبرز إيران لاعباً رئيسياً في الصراع العربي – الإسرائيلي وفي فلسطين ولبنان عن طريق حليفها حماس وحزب الله، تشهد بذلك التصريحات الأمريكية المتكررة من الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني وقائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال بترايوس، الذين يهتمون إيران بتزويد الميليشيات العراقية بالسلح والعبوات شديدة الانفجار المسؤولة عن مقتل ٧٠ بالمئة من الجنود الأمريكيين. وفي التقويم الفصلي لقائد القوات الأمريكية يُعزو

Robert Gates, «Manama Dialogue,» (Remarks, 8 December 2007), < <http://www.defenselink.mil/speeches/speech.aspx?speechid=1201> > .

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

أحد الأسباب لتراجع العنف إلى وقف إيران تزويد «المتطرفين» في العراق بالعقبات الناسفة<sup>(١٢)</sup>. كل هذا، بالإضافة إلى برنامج إيران النووي الطموح، يجعل إيران لاعباً مؤثراً ويعطيها القدرة على التأثير والتحكم بالعراق وامتداداته الإقليمية، وخاصة أن الفريق الحاكم في العراق حليف رئيسي لإيران، حيث إن رئيس الوزراء نوري المالكي والعديد من المسؤولين العراقيين كانوا قد لجأوا إلى إيران إبان حكم صدام حسين.

**المصدر الرابع:** هو فرع عن المصدر الثالث السابق ونتيجة له، حيث إن هناك مخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية من عراق يعطي الطائفة الشيعية وإيران ثقلاً سياسياً كبيراً، ومن خطر التمدد الشيعي في المنطقة<sup>(١٣)</sup>، بعد تصريحات الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن عن «هلال شيعي»، وتصريحات الرئيس المصري حسني مبارك التي شككت بولاء الشيعة في الدول العربية لدولهم، وبأن «ولاءهم ليس لأوطانهم بل لإيران». وعلى الرغم من التقارب المصري – الإيراني مؤخراً، وتخفيف المبالغات في وسائل الإعلام في التحدث عن ذلك، استمرت التغطية الإعلامية عبر الفضائيات للفرز والخلافات والاقتتال الطائفي في العراق ولبنان والبحرين، ما يبقي الانطباع لدى المشاهد باستمرار السعي لتقوية النفوذ الشيعي والمطالب الشيعية في دول الخليج.

إنه مما لا شك فيه أن تبدل الأوضاع في العراق نحو تمكين شيعته من ممارسة دور ربما يستحقونه وحُرموا منه لفترة طويلة بسبب القمع والتنكيل، يقوّي ويشد من أزر إخوانهم في الطائفة في دول الخليج بأشكال مختلفة. ولكن شيعة الخليج، الذين أثبتوا وبشكل كبير ولواءهم لأنظمتهم إبان الحرب العراقية – الإيرانية، سيخطئون كثيراً إذا ما سمحوا للجماعات المتشددة بينهم باستعادة تلك الظروف التي أعقبت انتصار الثورة الإسلامية قبل ربع قرن، ووصف بعض الأنظمة لهم بالطابور الخامس والشعور بالشك والريبة منهم. إن عليهم بدلاً من ذلك أن يكونوا جزءاً من النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وأمام ذلك امتحان طويل ومعقد. إن الشيعة الذين لا تتجاوز نسبتهم ١٢ بالمئة من نسبة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، عليهم قراءة التطورات بدقة، وعليهم ان يعوا مسؤولياتهم وواجباتهم، وأن تعي الأنظمة حقوقهم، وأن لا يختل ذلك التوازن المستمر<sup>(١٤)</sup>.

وإلى هذه الحقائق، التي قد يكون لها دور يؤثر سلباً في أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً، وحتى بعد نهاية أعمال العنف والعمليات العسكرية في العراق، يشير وزير الدفاع الأمريكي في خطابه الذي ألقاه في حوار المناظرة «العراق ليس جزيرة، ومستقبله مرتبط سلباً أو إيجاباً ارتباطاً وثيقاً بمواقف وتصرفات جيرانه، وإن القوى المدمرة التي سيطلقها فشل العراق، من عنف طائفي وتقوية لحركات متطرفة، بما تمتلكه

(١٢) «Tehran's Influence Grows As Iraqis See Advantages,» *Washington Post*, 26/1/2007.

(١٣) Vali Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future* (New York: W. W. Norton, 2006).

(١٤) *Economist* (3 February 2005).

من قدرات وملاجئ وعناصر لا تعترف بالحدود الوطنية، تستهدف أي حكومة يعتقدون أنها تُعيق خططهم التوسعية»<sup>(١٥)</sup>، وهذه التحذيرات واضح وجلي أنها موجهة إلى دول المنطقة بالدرجة الأولى.

إنَّ المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول البرنامج النووي الإيراني وتصفية الحسابات في العراق تضع دول مجلس التعاون الخليجي في دائرة الخطر، وبخاصة في ظلّ تكرار التحذيرات التي تصدر من الجانب الأمريكي بأن هزيمة واشنطن في العراق ستعكس سلباً على دول المنطقة التي تصنّفها واشنطن ضمن محور الاعتدال، كما إنَّ التحذيرات الإيرانية المتكررة الصادرة من قادتها السياسيين والعسكريين بالرد والاستهداف المباشر لدول المنطقة بما يشمل الأهداف العسكرية والاستراتيجية والنفطية، ترفع من مؤشر القلق والتوتر في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي التحليل الأخير، لاطمئننا كثيراً نذر المواجهة المقبلة والحشد والتصيد العسكري والسياسي والتقاذف الخطير بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول البرنامج النووي الإيراني، وبخاصة مع تحذيرات مرشد الثورة الإيرانية آية الله خامنئي من أن اصطفاة دول المجلس مع الأمريكيين لمناقشة برنامج إيران النووي «سيكون خطأ سياسياً من قبلهم»<sup>(١٦)</sup>.

وفي ظلّ حرب مستمرة في العراق بكلّ انعكاساتها السلبية، وسط عجز دول مجلس التعاون عن التأثير في مسارها، ومخاوف وقلق من اندلاع حرب أخرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران التي تراجعت مؤخراً وسط خشية أن تكون بشكل مؤقت بسبب مواقف الرئيس بوش المتشددة وتحذيره من الخطر الإيراني أثناء زيارته للمنطقة مطلع العام الحالي، بالرغم من أن تقييماً للاستخبارات الأمريكية أكد و«بثقة كبيرة»، أن إيران أوقفت سعيها لامتلاك سلاح نووي منذ عام ٢٠٠٣<sup>(١٧)</sup>.

وكانت دراسة رسمية صدرت عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية عام ٢٠٠٦ أكدت أن حرب أمريكا في العراق أدت إلى تنامي ظاهرتين: الأولى «وجود جيل جديد من الجهاديين» يسعى لمحاربة الولايات المتحدة الأمريكية. والثانية زيادة فرص العمليات الإرهابية ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نهاية عام ٢٠٠٧ صدرت دراسة من «ويست بوينت» (West Point)، الأكاديمية الأمريكية العريقة، أشارت إلى أن معظم مقاتلي القاعدة في العراق جاؤوا من السعودية وليبيا، وأن كثيراً منهم من طلاب الجامعات. وكشفت الدراسة عن وثائق للقاعدة تضم سجلات لـ ٦٠٦ من عناصرها في بلاد الرافدين دخلوا العراق من سوريا بين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وآب/أغسطس ٢٠٠٧، وأن ٤١ بالمئة من أولئك المقاتلين كانوا

Gates, «Manama Dialogue».

(١٥)

(١٦) الشايجي «تقييم الاستراتيجية الأمريكية في العراق من منظار دول مجلس التعاون الخليجي».

George Friedman, «The NIE Report: Solving a Geopolitical Problem with Iran,» Stratfor, 5 (١٧) December 2007.



مواطنين سعوديين، وأن نصف السعوديين كانوا «مفجرين استشهاديين». كما كشفت الدراسة أن متوسط أعمار المقاتلين الستمائة والستة كانت تتراوح بين ٢٤ و ٢٥ عاماً. ووصف الباحثون تلك الحقيقة بأنها «مزعجة»، وأن «تحريض جيل جديد من الجهاديين على الانضمام إلى القتال في العراق أو التخطيط لعمليات في أماكن أخرى هو أحد أكثر الجوانب المثيرة للإزعاج في القتال الجاري في العراق»<sup>(١٨)</sup>.

إن التهديد العراقي الجيوستراتيجي الأبرز كان سابقاً لمنطقة الخليج، وخاصة الكويت والسعودية في شمال الخليج العربي، حيث أدى الاعتداء العراقي على دولة الكويت وما أعقبه من تغييرات في موازين القوى وجيوستراتيجية المنطقة، إلى تحالف سعودي – إيراني وكويتي – إيراني ضد العراق، لأن الاعتقاد كان راسخاً بأن التهديد الأساسي للأمن القومي للسعودية والكويت يأتي من العراق وليس من إيران، بخلاف دول الخليج الصغيرة الأخرى، كالبحرين والإمارات وقطر والى حد أقل عُمان، التي كانت ترى أن التهديد المباشر لأمها يأتي من إيران وليس العراق، مما ساهم في إعاقة التنسيق الأمني الخليجي، بسبب غياب إجماع خليجي على مصدر الخطر على دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(١٩)</sup>.

وتأسيساً على ذلك كانت استراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي بعد تحرير الكويت تتركز على ثلاثة أبعاد:

١ – تحسين العلاقة مع إيران (السعودية والكويت) لإيجاد توازن قوى مع العراق.

٢ – تقارب دول الخليج الصغيرة الأخرى مع العراق لإيجاد توازن مع إيران، ولتأمين جانب العراق من تهديد دولها الصغيرة مستقبلاً، لهذا السبب أعادت دول مجلس التعاون الخليجي العلاقة الدبلوماسية مع العراق باستثناء الكويت والعربية السعودية في السنوات الأخيرة لحكم نظام صدام حسين.

٣ – سعت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، وعبر اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تعزيز العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية معها، وحماية وإبقاء الوجود الأمريكي في المنطقة لاحتواء إيران، مما أسهم في زيادة التناظر داخل مجلس التعاون من جهة، وتباين المواقف الخليجية تجاه العراق وإيران من جهة أخرى، والاعتماد أكثر فأكثر على الولايات المتحدة، وخاصة بعد سقوط استراتيجية أي دور عربي في الأمن الخليجي، بتحول إعلان دمشق حبراً على ورق<sup>(٢٠)</sup>.

(١٨) «السعوديون أكبر مجموعة بين مقاتلي القاعدة في العراق»، **الوطن** (الكويت)، ٢١/١٢/٢٠٠٧.

(١٩) Abdullah K. AlShayji, «Mutual Realities, Perceptions and Implications between the GCC States and Iran», in: Gary Sick and Larry Potter, eds., *Security in the Persian Gulf* (New York: [St. Martin's Press]; Palgrave, 2002).

(٢٠) عبد الله الشايجي، «نظرة استشرافية: رؤية مستقبلية للعلاقات الكويتية – العراقية»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١٢٩ (نيسان/أبريل – حزيران/يونيو ٢٠٠٨).

## ثالثاً: سيناريوهات مستقبل العراق

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً حقيقياً من العراق، الذي يتشكل اليوم على وقع سيناريوهات أربعة:

**الأول:** من «دولة فاشلة» عاجزة، كما أوضحنا في هذه الدراسة، حيث تعجز الدولة المركزية الضعيفة والحكومة الهشة عن التحكم في مصيرها وقراراتها، وفشل آخر قراراتها حول اعتماد علم جديد مؤقت لعام وتميرير قانون المساءلة والعدالة بديلاً عن قانون «اجتثاث البعث».

**الثاني:** سيناريو التقسيم، عن طريق قانون الفدرالية الذي يعطي الحق لثلاث محافظات بإقامة فدرالية، وهو ما يطالب به عبد العزيز الحكيم زعيم الائتلاف العراقي، أكبر كتلة شيعية في مجلس النواب العراقي<sup>(٢١)</sup>.

وكان مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي كتب في مقال في صحيفة **الواشنطن بوست** الأمريكية بعنوان «الفدرالية وليس التقسيم»: «إن من المرجح أن تسمح الجغرافيا السياسية العراقية بإقامة خمسة أقاليم تُحكم على أساس فدرالي. هذه الأقاليم تتمثل في: إقليم كردي، يضم كردستان والمناطق المجاورة، وسيُمنح وضعاً دستورياً خاصاً بوصفه منطقة لها مجتمعها وثقافتها المتفردة، ويكون شبيهاً بإقليم كيبيك الكندي. وأشار إلى أن الدستور العراقي الحالي جرى التصديق عليه قبل أن تتوصل فئات العراق المختلفة إلى اتفاق حول العديد من القضايا الحيوية، كالسلطات الإقليمية على سبيل المثال. وإقليم غربي، يضم الموصل وأودية أعالي دجلة والفرات. وإقليم الكوفة، ويقام حول محافظات الفرات الأوسط. وإقليم البصرة، ويضم الأودية السفلى لدجلة والفرات. وإقليم بغداد، ويقام حول منطقة بغداد الكبرى، والتي يمكن أن تضم جزءاً من محافظتي ديالى وصلاح الدين»<sup>(٢٢)</sup>.

أما الباحث والدبلوماسي الأمريكي السابق بيتر غالبريث، مستشار حكومة كردستان الإقليمية، فيؤيد قيام كيان كردي مستقل في كتابه دون أن يعطي تفسيراً منطقياً لانعكاسات مثل تلك الخطوة على مستقبل واستقرار العراق والمنطقة<sup>(٢٣)</sup>.

وكان نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي أعلن في نهاية عام ٢٠٠٧ «أن المادة ١١٥ من الدستور العراقي الجديد جعلت الدستور في الإقليم يطغى على الدستور الاتحادي،

«The Perils of Partitioning Iraq», *Los Angeles Times*, 5/2/2007.

(٢١)

Mowaffak al-Rubaie, «Federalism, Not Partition: A System Devolving Power to the Regions is the Route to a Viable Iraq», *Washington Post*, 18/1/2008, p. A19, and

«مستشار الأمن الوطني العراقي يدعو لإقامة خمسة أقاليم فدرالية»، **الخليج (الشارقة)**، ٢٠٠٨/١/٢٠.

Peter W. Galbraith, *The End of Iraq: How American Incompetence Created War Without End* (New York: Simon & Schuster, 2006).

وبالتالي إذا حدث هناك تداخل في الاختصاصات والصلاحيات، فالذي سيؤخذ به في نهاية المطاف هو دستور الإقليم وليس دستور الاتحاد. وأعتقد أن بقاء هذه المادة معلقة حتى هذه اللحظة يثير مسألة قرار النفط والغاز والعقود التي وقعت في كردستان والتي ما زالت محل جدل داخل العراق،

فهذه العقود وقّعت على خلفية الدستور، وهناك مطالبة بتغيير الدستور، وبالتالي حدث هذا الافتراض في توصيف شرعية وقانونية هذه العقود.

وأكد نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، في تقييمه الوضع السياسي في العراق، أن القناعة القائمة الآن هي تشكيل حكومة جديدة وليس ملء الفراغات، وأن جبهة التوافق لم تحسم أمرها بعد بشأن العودة إلى الحكومة، و«القناعة القائمة الآن هي تشكيل حكومة جديدة وليس ملء الفراغات»، و«هناك مصلحة مشتركة في إخراج البلد من حالة الركود السياسي التي يمرّ بها، والهمّ الوطني والرغبة في الإصلاح هو أبرز ما يجمع جبهة التوافق العراقية والقائمة العراقية الوطنية»، وأنه لا بدّ من مشاركة حقيقية في السلطة واتخاذ القرار، وأن ما حصل على مدى السنتين الماضيتين تجربة مُرّة أوصلت العملية السياسية إلى حالة ركود دفع ثمنها المواطن العراقي<sup>(٢٤)</sup>.

وهناك أيضاً ما أسماه رئيس لجنة الشيوخ الأمريكية جوزيف بايدن «التقسيم الناعم»، وهو تقسيم العراق على خطوط عرقية ومذهبية<sup>(٢٥)</sup>.

**الثالث:** سيناريو الحرب الطائفية والأهلية، التي نشهد اليوم تراجعاً لها بشكل واضح منذ اندلاعها بشكل عنيف بعد تفجيرات ضريح الإمامين العسكريين وانزلاق العراق في حرب مذهبية تمثلت بالاعتداءات المتكررة على مساجد السنة وحسينيات الشيعة والقتل والإبادة وتطهير المناطق المختلطة على مدى عامين من تسعير الكراهية الطائفية بطريقة غير مسبوقة من العنف المذهبي، وسط مخاوف حقيقية من تمدد ذلك العنف إقليمياً.

ويبرز خطر التقسيم بشكل كبير في إقليم كردستان العراق الذي بقي يتمتع بحكم ذاتي منذ فرض مناطق حظر الطيران والمناطق الآمنة منذ نهاية حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، حيث اشتدت المعارضة في الآونة الأخيرة للعقود النفطية التي توقعها حكومة إقليم كردستان في شمال العراق دون الرجوع إلى وزارة النفط في بغداد ودون الارتكاز إلى خطة تطوير وطنية لعموم العراق تأخذ بنظر الاعتبار الأسبقيات اللازمة للنهوض بعموم قطاع النفط بأقل كلفة ممكنة وأكبر عائد للحكومة، وعلى أن يكون ذلك في إطار النهوض بالاقتصاد العراقي عموماً. ويؤكد الخبير النفطي العراقي سعد الله الفتحي أن «هذه العقود بعددها وعديدها لا شرعية لها، كما يقول كلّ معارضيها، وكما يقول وزير النفط العراقي،

(٢٤) «الهاشمي: القناعة القائمة هي تشكيل حكومة جديدة وليس ملء الفراغ»، موقع دويتشه فيله، ٢٠٠٨، < http://www.dw-world.de > .

(٢٥) «Plan for Iraq: What It Is and-What It Is Not»، 19/10/2006، < http://www.biden.senate.gov > .

فإذا كان النفط والغاز ملكاً لكل الشعب العراقي، فعلى أي أساس يتصرف جزء من الشعب العراقي بهذه الثروة دون معرفة أو موافقة الأجزاء الأخرى؟. ويختم تساؤلاته بأن «القانون المشرع على وجه السرعة في إقليم كردستان يتلافى كل ذلك ليقول بأن «النفط والغاز في منطقة كردستان مملوك من شعب كردستان» وبشكل متوافق مع الدستور، فأى ازدواجية هذه؟ وأي تقسيم فعلي للعراق؟»<sup>(٢٦)</sup>.

إن عدم حل هذه المعضلات بالرغم من المصادقة على قانون العدالة والمساءلة كبديل عن اجتثاث البعث، لا يعني أن العراق تجاوز مرحلة الخطر الداخلي وتأثير ذلك الخطر على إقليم الخليج أيضاً، كما إن وجود تحديات لم تتم معالجتها بعد، مثل عدم النجاح بتغيير قانون النفط وتقاسم الثروات الطبيعية من نفط وغاز، وحل معضلة قانون الأقاليم، وإيجاد حل نهائي لوضع مدينة كركوك، هذه القنبلة الموقوتة، والتوصل إلى صيغة إدماج المكون السني في مصالحة سياسية طال انتظارها ولم تستفد من التراجع في عمليات العنف لتؤسس لمرحلة مصالحة وطنية، كل ذلك يُلقي العراق في وضع قابل للانفجار وخسارة المكاسب الأمنية التي تحققت، ولا يساعد على الانتقال إلى الخطوة التالية في عملية بناء الدولة والتواصل مع البُعد الخليجي وإقامة علاقات طبيعية ودبلوماسية وجذب رؤوس الأموال الخليجية التي تلعب دوراً أساسياً للاستثمار في أسواق مصر والأردن وتونس واليمن ولبنان والسودان.

## خاتمة

في الوقت الذي يحظى الشأن العراقي باهتمام المرشحين الرئيسيين لانتخابات الرئاسة الأمريكية من الحزبين، مثل هيلاري كلينتون وباراك أوباما من الحزب الديمقراطي، بمطالباتهم بجدولة سحب القوات الأمريكية، مع التذكير بأن كلينتون كانت قد صوّتت في مجلس الشيوخ على قرار تفويض الرئيس بوش بشن الحرب ومعارضة أوباما لها، وفي الوقت الذي سيرث الرئيس الأمريكي القادم إرث العراق الثقيل من الرئيس بوش، ومع استمرار وزير الدفاع العراقي في المطالبة ببقاء القوات الأمريكية في العراق لعقد آخر، اعتبر المرشح جون ماكين الذي بات المرشح الوحيد في السباق للفوز بترشيح الحزب الجمهوري، أن على أمريكا البقاء لمدى طويل في العراق، متهماً خصومه الديمقراطيين باختيار الهزيمة. ورأى ماكين، الذي سبق وأعلن أن الانتشار الأمريكي في العراق قد يدوم «مائة سنة»، وأن الناخبين يفهمون أن «أمريكا القوة العالمية الكبرى يجب أن تمارس نفوذها عبر العالم»، رأى أن المرشحين الديمقراطيين هيلاري كلينتون وباراك أوباما، بدعوتهم إلى تحديد جدول زمني لسحب القوات الأمريكية من العراق يدلّان على حدّ قوله على «افتقارهما إلى الخبرة والتبصر في مشاكل الأمن الوطني»<sup>(٢٧)</sup>.

(٢٦) سعد الله الفتحي، «عقود نفط كردستان أم تقسيم للعراق؟»، القوة الثالثة، ٢٠٠٨/٢/٥، <http://www.thirdpower.org/show\_art\_main.cfm?id=13575>.

(٢٧) «ماكين يدعول ببقاء أميركا ١٠٠ سنة بالعراق»، القوة الثالثة، ٢٠٠٨/٢/٥، <http://www.thirdpower.org>.

في هذا الوقت نرى غياباً كاملاً للدور العربي ولدور جامعة الدول العربية أو الدول العربية منفردة، وخاصة دول الجوار الخليجية، مثل الكويت والسعودية، كما يستمر غياب دور الأمم المتحدة منذ تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في بداية الحرب ومقتل ممثل الأمين العام دي ميللو. وبالرغم من مطالبة بعض الباحثين بدور أكثر فاعلية للأمم المتحدة في الشأن العراقي، إلا أن دور المنظمة الدولية يبقى مخيباً للآمال ويُتَظر إليه من قِبَل الكثير من العراقيين، وخاصة من ضحايا نظام صدام حسين، بالكثير من الريبة والشك<sup>(٢٨)</sup>.

وسيبقى العراق مصدراً يقلق دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الخليج طالما استمر على وضعه غير المستقر، بغض النظر عن أي من السيناريوهات سيصنع مستقبل بلاد الرافدين. ويمكن تلخيص الموقف الخليجي من الوضع الأمريكي في العراق: «بأن دول مجلس التعاون الخليجي باتت في حالة «فقدان توازن»؛ فمن جهة لا تؤيد دول المجلس في المجمل الوجود الأمريكي في العراق، وفي الوقت نفسه تخشى هذه الدول من تداعيات الانسحاب الأمريكي العسكري المتسرع أو المجدول من العراق على أمنها واستقرارها. ويسود اعتقاد قوي تدعمه المعطيات على الأرض، مفاده أن تقسيم أو تجزئة العراق على خطوط طائفية ومذهبية وإثنية، سيكون شرارة إشعال المنطقة والنفخ في هذه الشرارة، وهو ما سيهدد الكيانات في المنطقة التي لديها تركيبات اجتماعية متعددة المذاهب<sup>(٢٩)</sup>. ونقل قادة دول المجلس للرئيس بوش أثناء زيارته للمنطقة مطلع العام الحالي هذه المخاوف وضرورة حلّ أزمة الملف النووي الإيراني سلمياً.

المعضلة الحقيقية في ما يمثله العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، هي أن دول المجلس تجد نفسها مرغمّة على دعم الاستراتيجية الأمريكية في العراق، لأن البديل، وهو الانسحاب الأمريكي العسكري، سيزيد من الفوضى. في المقلب الآخر، لا تملك دول مجلس التعاون الخليجي أي قدر من التأثير في صياغتها وترشيدها بما يخدم مصالحها، كما لا تؤيد بالطلق أي عمل عسكري ضدّ إيران، وهي تشدد على ضرورة حلّ النزاعات بالطرق السلمية والتوصل إلى حلّ سلمي لأزمة الملف النووي الإيراني<sup>(٣٠)</sup>. لكن في الوقت نفسه لا تؤيد دول المجلس أي انفتاح أو صفقة كبرى بين واشنطن وطهران، لأن ذلك سيعني من منظور دول المجلس تقديم المزيد من التنازلات الأمريكية لطهران عبر «الصفقة المتكاملة» على حساب دول المنطقة<sup>(٣١)</sup>، وهو ما يعطي طهران هامشاً أكبر ويرفع الحصار عنها، مما

Larry Diamond, *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq* (New York: Times Books, 2005).

(٢٩) الشايجي، «الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج»، و Endgame: American Options in Iraq,» Stratfor, 27 August 2007.

(٣٠) من نصّ البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين لمجلس التعاون الخليجي، الدوحة، ٣ - ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٣١) «A Grand Bargain,» The World in 2008 Print Edition, Economist, <http://www.theelectronicconomist.com/theworldin/leaders/displayStory.cfm?story\_id = 10125769&d = 2008> .

يكسبها المزيد من الثقة والجسارة على التدخل أكثر في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، وهذا بدوره سيؤثر سلباً في استقرار منطقة الخليج العربي.

يؤكد الباحث البحريني عبد الجليل المرهون أن العلاقات الخليجية – العراقية، الحسنة والمتطورة، تمثل استجابة طبيعية لضرورات الجغرافيا والتاريخ، وهي في الوقت ذاته ضرورة راهنة للأمن والتنمية والاستقرار الإقليمي. ويمكن تطوير تلك العلاقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، مستفيدين من الطفرة المالية في حملة إعادة الإعمار والاستثمار، وفي المجال الثقافي أيضاً بين دول مجلس التعاون والعراق، وأمنياً، لأن حفظ أمن العراق واستقراره هو جزء من حفظ أمن دول الخليج واستقرارها، واستجابة طبيعية لضرورات الجغرافيا والتاريخ.

على المدى البعيد، فإن عواصم الخليج، كما بغداد نفسها، معنية بالدخول في إعادة إنتاج كلي للعلاقات الخليجية – العراقية، إعادة إنتاج قادرة على إزالة أو تحجيم التوترات الكامنة التي نشأت على خلفيات تاريخية وجيوسياسية، وتعززت لاحقاً بفعل مناخ حاد من التقاطب. ومتى حدث ذلك، فإن أمن الخليج يمكن له الدخول في إعادة بناء تاريخي تتلاشى فيه الكثير من مظاهر الوهن وغياب اليقين. إنها مسؤولية تاريخية عالية وسامية، وعلى الجميع السعي، كل من موقعه، للنهوض بها، وإنها للحظة تاريخية علينا المبادرة لاستثمارها<sup>(٢٢)</sup>.

التحدي الكبير هو: هل بالإمكان تحقيق تلك الرؤية في ظل الظروف والتحديات القائمة؟ وهل لدى العراق ودول مجلس التعاون الخليجي المسؤولية والقدرة على ذلك في ظلّ الخلل في موازين القوى وتصارع المشروعين الأمريكي والإيراني على رقعة شطرنج إقليمي وعلى حساب مصالحنا؟ وهل سيحفز ذلك العراق، الذي يتشكل اليوم أمام ناظرينا، ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى على استنهاض الهمم معاً للتصدي الجماعي للمشروعين المتنافسين بمشروع عربي طال انتظاره، يحصن الأمن القومي في العراق وفي دول المجلس ومن خلالهما الأمن القومي العربي ككل؟ ■

(٢٢) المرهون، «الخليج والعراق: فرصة مؤاتية لد الجسور».